اقتصاد

إعفاءات جمركية مع أوسيتيا بنسبة ٧٥ بالمئة

الحكومة: خطة لتبسيط إجراءات تسجيل عمال القطاع الخاص في التأمينات

| الوطن

استحوذت فعاليات معرض دمشق الدولي بدورته الحالية على معظم مناقشات مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس لجهة استقطاب جميع الشركات العربية والأجنبية المشاركة في المعرض وتحقيق الأهداف الاقتصادية والترويجية والاستثمارية عبر تواصل الوزارات والمؤسسات مع هذه الشركات لتعزيز فرص التعاون الاستثماري في المرحلة المقبلة وإقامة مشروعات في المجالات الاقتصادية والعمرانية والسياحية والبنية التحتية والخدمات.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت مناقشة خطة لتطوير واقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتأمين مستلزماتها وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتسجيل عمال القطاع الخاص في التأمينات نظراً للآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية لهذا الموضوع وبما يحفظ حقوق العاملين في القطاع الخاص مستقبلاً، إضافة إلى معالجة ديون المؤسسة على القطاع الخاص.

وناقش المجلس مشروعي قانون حول تصديق اتفاقية تأسيس اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي وتصديق اتفاقية التعاون في مجال تسهيل وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي الموقعتين في دمشق بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٨ بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية أوسيتيا الجنوبية ووافق على رفع المشروعين إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدورهما.

وكلف المجلس وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك استجرار محصول التفاح من الحقول مباشرة في جميع المناطق وفق مؤشرات تحقق عائدية مجزية للمزارعين دون أي حلقات وسيطة وعرضه في صالات المؤسسة السورية للتجارة بأسعار منافسة.

ووافق المجلس على كتاب وزارة النفط والثروة المعدنية المتضمن توجيه الجهات العامة لتركيب الحساسات على السيارات الحكومية لزوم التزود بالوقود بوساطة البطاقة الذكية وذلك ضمن تطبيق المرحلة الثانية من مشروع البطاقة الذكية على الآليات الحكومية التي تسهم في ضبط تزود المركبات بالمشتقات النفطية وفق الكمية المخصصة للمركبة نفسها بدقة.

وطلب المجلس من وزارات الداخلية والإدارة المحلية والبيئة التعاون مع وزارة الكهرباء لضبط أنواع الاستجرار غير المشروع كافة للطاقة الكهربائية من الأفراد والمنشآت والفعاليات التجارية والصناعية.

من جانبه أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أن الاتفاقية الموقعة بين الحكومة السورية وحكومة جمهورية أوسيتيا الجنوبية الخاصة بتنمية وتطوير التعاون الاقتصادي تنص بشكل أساسي على تحقيق إعفاءات جمركية بين البلدين بنسبة ٧٥ بالمئة على الرسوم وتحديد قواعد المنشأ وتشجيع المشاركة بالمعارض التجارية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.

تحويل مكاتب ومحال من تجاري إلى منزلي لتخفيض الفواتير

أصحاب محلات تجارية يحتالون على «الكهرباء»

| قصي المحمد

يبدو أن الأزمة وأحياناً بعض الاستثناءات التي تتم مراعاتها وفقاً للظروف التي مّرت بها المحافظات وفرّت لبعض الناس ظرفاً مناسباً للتلاعب والمخالفة وتجاوز القانون وهدر المال العام.

ومن خلال متابعة ملف الكهرباء، حصلت «الوطن» على نسخة من كتاب موجه إلى وزير الكهرباء مضمونه كما ورد: «خلال الأزمة التي تعرضت لها سورية، نجمت حركة نزوح من منطقة لأخرى، ما استدعى وجود مستأجرين، ونظراً لكثافة طالبي الإيجار وعدم كفاية الشقق المتوفرة في طرطوس، تم تأجير محلات ومكاتب لها صفة تجارية، وبالتالي الكهرباء تجارية، ففتحت مديرية كهرباء طرطوس الباب على تعديل الاستهلاك من تجاري إلى منزلي، كون المهجرين من محافظات مختلفة وعوائل شهداء وجرحى وهم بالتأكيد محدودو الدخل».

وأضاف الكتاب: «منذ فترة ألغي القرار من الوزارة ولا نعرف السبب وكأن الحرب انتهت والأمور عادت مثل السابق، الرجاء من الوزير إعادة العمل بقرار تحويل الاشتراكات، علماً بأن مديرية كهرباء المحافظة عملت ما باستطاعتها للمحافظة على القرار عبر إرسال أكثر من كتاب إلى الوزارة كونها تعرف واقع المحافظة وعلى تماس مع المراجعين وعلى تعاون كامل».

الموضوع تمت متابعته مع مدير كهرباء طرطوس مالك معيطة، الذي أكد في تصريح لـ«الوطن» أن موضوع تصنيف العدادات سواء تجارية أو صناعية أو منزلية يخضع لقانون الاستثمار وفقاً للعقد الموقّع بين صاحب العقار والكهرباء، موضحاً أنه لا يجوز الحديث عن قرار تحويل عدادات تجارية إلى منزلية وهذا غير مقبول في نظام الاستثمار.

وبين معيطة أنه خلال الأزمة تم التساهل مع عدد محدد من هذه المحال بسبب الظروف التي كانت سائدة، إلا أن العمل حالياً يتم من خلال إصدار فواتير كل عداد حسب تصنيفه (منزلياً أو تجارياً).

وقال معيطة: «مسبقاً كانت أسعار استهلاك الكهرباء متقاربة ما بين العدادات المنزلية والعدادات التجارية، إلا أنه في الوقت الحالي وبعد التعديل الأخير لأسعار استهلاك الكهرباء، أصبح هناك فروق كبيرة لتصل تكلفة الاستهلاك المنزلي ١٠٠٠ كيلو واط من الكهرباء إلى ١٨٠٠ ليرة سورية، أما الكمية ذاتها ما إذا كان العداد تجارياً تصل إلى ٤٠ ألف ليرة سورية، الأمر الذي دفع الكثير من أصحاب المحال للمطالبة بتحويل صفة عدادات محلاتهم من تجارية إلى منزلية بحجة عقود الإيجار، وهذا لا يجوز لأن هذه الحالة يوجد فيها هدر كبير لأموال الدولة».

وأكّد معيطة أن الموضوع تمت متابعته شخصياً، قائلاً: «لا نريد أن يكون هذا الموضوع باباً للفساد وهناك موظفون قد يقومون بقبض مبالغ مالية وترتيب عملية التبديل ضمن حجة عقد الإيجار، لأن هناك الكثير من ضعفاء النفوس سواء موظفين أو مواطنين».

وأضاف: «من غير المعقول تحويل محل تجاري أو مكتب إلى صفة عقار للسكن بمجرد وضع أدوات ومفروشات منزلية بسيطة فيه». واصفاً هذه العملية «بالاحتيال» لأن الكثير منهم يقوم بإلغاء عقد الإيجار بعد التحويل ويبقى استخدام العقار وفقاً للحاجات المصمم لها سواء أكان محلاً تجارياً أو مكتباً أو غيرها.

وأضاف معيطة: في الواقع هناك حالات صحيحة وهناك مهجرون في عقارات وتم تحويل عداداتهم إلى منزلي، وبالمقابل هناك الكثير من الحالات غير الصحيحة وهي سرقة غير مشروعة بطريقة جديدة، مبيناً أن الطلبات التي قدمت للشركة حول هذا موضوع تحويل صفة عداد ليست قليلة بل كثيرة جداً.

وأشار معيطة إلى أنه يتم تصنيف عدادات العقارات وفقاً للآلية المحددة في نظام الاستثمار وذلك بالاعتماد على تراخيص البلدية المحددة لها، موضحاً أن ما تم العمل به مسبقاً في طرطوس هو لا يصل إلى درجة «قرار»، ولكن مراعاة لظروف محددة لعدد من العوائل التي قدمت إلى المحافظة وسكنت في محلات وكانت معروفة وذلك خلال أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٣ حيث قام أصحاب محال تجارية بتقديم محلاتهم غير المستخدمة لهؤلاء للإقامة المؤقتة به وفقاً لعقود نظامية.

ولفت إلى أن هناك أيضاً الكثير من العائلات التي سكنت في أماكن غير مرخصة «عشوائية» وتم تمديد الكهرباء لها، وتركيب عدادات نظامية، لتجنب حالات السرقة، إلا أنه حالياً الكثير من المواطنين بدؤوا يعودون إلى أماكن إقامتهم الدائمة ومحافظاتهم. مشيراً إلى أن شركة الكهرباء ملزمة بالعمل وفقاً لنظام الاستثمار قبل الأحداث وخلالها وبعدها، فلا يمكن تجاوز القانون، ولا يوجد أي تسامح في هذا الموضوع.

وبين أن مطالبات أصحاب المحلات التجارية بتحويل العدادات بحجة الإيجار تعود إلى الفرق الكبير في الفواتير، وهذا أمر لا يمكن أن نتساهل فيه وهناك أموال عامة للدولة وكل عداد يحاسب وفقاً لصفة المرخص والمتعاقد معه بها أساساً.

وختم معيطة: «في حال تم تأجير المحلات وطالب أصحابها تحويلها إلى سكن بتغيير صفة العداد، لا يوجد هناك ما يضمن أن هذا العقار هو منزل دائم للسكن، إلا أنه يتم بعد فترة مؤقتة إنهاء عقد الإيجار أو تجديده عقداً وهمياً لتتم عملية سرقة كهرباء بطريقة غير مشروعة ولكن بصيغة جديدة»، مشيراً إلى أن التعامل مع العدادات في الوقت الحالي إلكتروني، ويقوم المؤشرون بقراءة العدادات إلكترونياً وليس من السهل ضبطها أو رؤية العقار كاملاً.

بانوراما معرض دمشق الدولي

خط بحري منتظم بين المرافئ السورية والروسية

| الوطن

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل مع نائب وزير الصناعة والتجارة في روسيا الاتحادية جورجي كالامانوف حزمة من محاور التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين الصديقين، وذلك على هامش أعمال منتدى الأعمال الروسي السوري الذي ينعقد بمشاركة نحو ٣٠٠ من الشخصيات الرسمية والفعاليات الاقتصادية من كلا البلدين في إطار الدورة ٦٠ لمعرض دمشق الدولي.

وصف الخليل سبل التعاون مع الصديقة روسيا بالخيار الإستراتيجي المتسق مع نهج سورية بالتوجه شرقاً مؤكداً أن العمل جارٍ على تعزيز التواصل التجاري بين البلدين بما يضمن رفع مستويات التبادل التجاري وتدفق البضائع السورية بشكل أفضل إلى الأسواق الروسية وكذلك تدفق البضائع الروسية إلى السوق السورية، مشدداً على أهمية إيجاد خط بحري منتظم لنقل البضائع بين المرافئ السورية وقرينتها الروسية، أما بالنسبة لمرحلة إعادة الإعمار فبيّن وزير الاقتصاد أن للشركات الروسية دوراً مأمولاً فيها لما لها من خبرة عميقة وميزات تتفوق فيها على قريناتها.

من جانبه لفت كالامانوف إلى التطور الكبير لمعرض دمشق الدولي بنسخته ٦٠ عن السابق منوها بمشاركة ٤٠ من الشركات الروسية في المعرض، لافتا إلى تصميم الجانب الروسي على رفع مستوى التعاون والتبادل التجاري مع سورية بالنظر إلى المجالات المتعددة والمتنوعة التي يمكن من خلالها زيادة معدل هذا التعاون.

رئيس اتحاد غرف التجارة العراقية لـ«الوطن»:

١٨٠ رجل أعمال عراقياً في المعرض وتوقيع عقود أبرزها في السيارات والكابلات

| عبد الهادي شباط

كشف رئيس اتحاد غرف التجارة العراقية جعفر الحمداني عن توقيع رجال الأعمال العراقيين لجملة من العقود مع الجانب السوري خلال الأيام الأولى من الدورة الحالية لمعرض دمشق الدولي في مختلف القطاعات التجارية والصناعية أهمها عقود مع شركات الكابلات الكهربائية والمنظفات وقطع الغيار والصيانة للسيارات، في حين الاستثمار الأهم للجانب العراقي هو ما يعمل عليه مستثمر عراقي لإحداث مصنع بقيمة ٢٥ مليون دولار لتجميع الآليات الثقيلة، حيث بين الحمداني أن هذا المشروع مازال قيد البحث والتفاهم مع مستثمرين سوريين وأنه سيكون من أهم المشروعات الاستثمارية الحيوية التي يعول عليها خلال الدورة الحالية لمعرض دمشق الدولي، وأن تتم متابعة هذا المشروع وتوفير التسهيلات التي تضمن تنفيذه والاستفادة من مخرجاته

وبين الحمداني أن الأولوية لدى غرف التجارة العراقية اليوم في تطوير التجارة البينية بين البلدين وتوفير متطلبات ذلك عبر ما يمكن تقديمه من تسهيلات، وأنه يتم التعويل على تحسن الظروف الأمنية على الحدود بين البلدين وتحسن عمليات النقل والشحن وانخفاض تكاليفها، مبيناً أن العراق يمثل سوقاً واسعاً للمنتجات السورية، وهناك رواج للمنتج السوري من قبل المستهلك العراقي، وهو ما يمكن العمل عليه والتوسع في استثماره خاصة أن البلدين يمكن أن يمثلان حالة من التكامل الاقتصادي فالعديد من المنتجات السورية التي تزيد على احتياجات السوق المحلية يمكن تسويقها في العراق مثال على ذلك الحمضيات السورية.

وأكد الحمداني رغبة الكثير من الشركات العراقية المتخصصة في مجال البناء والإنشاء وأعمال الصيانة المشاركة في مرحلة إعادة الإعمار في سورية، حيث تمتلك الشركات العراقية خبرة كافية في هذا المجال بناء على التجربة التي يمر بها العراق منذ تسعينيات القرن الماضي جراء ما تعرض له العراق من حروب وكوارث أدت لدمار واسع في معظم البنى التحتية والمنشآت الحيوية العراقية، إضافة للخبرات التي اكتسبتها الكوادر العراقية في هذا المجال خاصة أن الكثير من المنشآت والبنى التحتية تمت إعادة تأهيلها وصيانتها عدة مرات جراء تعرضها لمرات متكررة من التدمير والتخريب بسبب الأعمال العدائية والإرهابية.

وحول حجم المشاركة العراقية في الدورة الحالية لمعرض دمشق الدولي بين أن عدد رجال الأعمال العراقيين المشاركين في المعرض سجل نحو ١٨٠ رجل أعمال، موضحاً أن الجانب السوري عمل على العديد من التسهيلات والمزايا لتشجيع الاستثمارات خلال أيام الدورة الحالية من المعرض خاصة في مجالات النقل والشحن وتبادل البضائع والمنتجات.

> عراقي ينوي استثمار ٢٥ مليون دولار في معمل لتجميع الآليات الثقيلة

٧٠٠ مشاركة في معرض الباسل للإبداع والاختراع

| علي محمود سليمان

بيّن مدير حماية الملكية الفكرية سمير حسن أن عدد المشاركات في معرض الباسل للإبداع والاختراع في دورته الاستثنائية لهذا العام يصل إلى ٧٠٠ مشاركة وهي مشاركات متنوعة بين مشاركات فردية لمخترعين تقدموا باختراعاتهم الفردية، وبين مشاركات لمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص، حيث تشارك في المعرض وزارة التربية وعدد من الجامعات السورية وهيئة المشاريع المتوسطة والصغيرة والبحوث العلمية ومعهد التطبيقات العلمية وعدد آخر من المؤسسات إضافة لوجود مشاركة عراقية.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت حسن إلى أن الاختراعات المشاركة بلغت ٥٨٤ اختراعاً وعملاً إبداعياً في المجالات التي تندرج ضمنها المشاركات وهي التكنولوجيا والكهرباء وهندسة الميكانيك والمجالات الطبية والتصميم والإنتاج والإنشاءات الثابتة والبيئة والكيمياء والجماليات وإعادة الإعمار، وسوف تتنافس الاختراعات في هذه المجالات، مضيفاً بأنه تم رصد ٤٥ جائزة للفائزين متوزعة إلى ١٥ جائزة ذهبية و١٥ جائزة فضية و١٥ جائزة برونزية، وقد خصصت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك جوائز مجزية للمخترعين والمبدعين الفائزين تصل قيمتها الإجمالية إلى خمسة ملايين ليرة سورية إضافة إلى جوائز مقدمة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومن الاتحاد الدولي للمخترعين.

وسيتم منح ٥٠٠ ألف ليرة سورية لأفضل اختراع، و٥٠٠ ألف ليرة سورية لمشروع تقدمه شركة صغيرة متوسطة، و٥٠٠ ألف ليرة سورية لأفضل مشروع مقدم من طلبة جامعات، و٥٠٠ ألف ليرة سورية لأفضل اختراع جماعي وبالتدريج يتم تحديد القيمة والمجال لباقي الجوائز، فهناك جوائز للاختراعات ذات الجدوى الاقتصادية.

وأشار مدير حماية الملكية إلى أنه لا يشترط بالمشارك في المعرض أن يكون حاصلاً على براءة اختراع، فيمكن له أن يتقدم بطلب المشاركة ويسجل حول ماذا سيشارك وبعد المعرض يتقدم للمديرية باختراعه ويتم تقييم الاختراع من لجنة علمية مختصة بكل مجال من المجالات وهي مؤلفة من اختصاصيين من دكاترة الجامعات وتقدر أحقيته بالحصول على براءة الاختراع أو لا.

ونوه بأن وزارة التجارة الداخلية من خلال مديرية حماية الملكية الفكرية تعمل على التشبيك والربط بين المخترعين والجهات المستثمرة لاختراعاتهم بحكم أنها تملك قاعدة البيانات لكل المخترعين في سورية منذ تسجيل أول براءة اختراع في سورية وحتى تاريخ اليوم، وفي كل عام تقوم المديرية بإرسال قوائم بالاختراعات وأسماء المخترعين الذين يشاركون في المعرض ومن حصل على الجوائز منهم إلى جميع القطاعات الاقتصادية في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية وحتى للقطاع الخاص كغرف التجارة والصناعة، لإيجاد حاضنة لهذه الاختراعات لتصبح مشاريع استثمارية على أرض الواقع.

وأضاف حسن: إنه خلال العام الماضي تمكنت المديرية من وضع عدد من الاختراعات قيد التنفيذ من عدة جهات كوزارة الكهرباء وهيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدد من الجهات الخاصة التي تقدمت بعرض هذه الاختراعات ضمن معارض خارجية وداخلية وتم استثمارها.

.. وتعاون زراعي بين سورية ولبنان

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل مع وزير الزراعة اللبناني غازي زعيتر علاقات التعاون المشترك في المجال الاقتصادي بين البلدين وأفق تطويرها وتعزيزها.

ويرى الخليل أن الأمن الغذائي يعد أهم ركائز الإستراتيجية الحكومية منذ عقود، لافتاً إلى ما عملت عليه الحكومة من تمكين للفلاح خلال سنوات الأزمة على الرغم من كل الظروف والصعوبات التي كانت البلاد تعانيها، مشدداً على أن ذلك يأتي إيماناً من الحكومة بضرورة تأمين كل احتياجات الفلّاح لضمان استمراره في العملية الإنتاجية.

من جانبه أشاد وزير الزراعة اللبناني بمتانة العلاقات السورية اللبنانية ومنها بطبيعة الحال الاقتصادية معتبراً أن ما قدمته وتقدمه الحكومة السورية للقطاع الزراعي في بلادها أنموذج يحتذى به في الحفاظ على قطاع يعتبر الأساس في كل اقتصاديات العالم.

بنك سورية الدولي الإسلامي يشارك في معرض سيرفكس ٢٠١٨

| الوطن

يشارك بنك سورية الدولي الإسلامي في فعاليات المعرض الدولي الخامس لخدمات الشركات ورجال الأعمال سيرفكس ٢٠١٨ الذي تنظمه مجموعة مشهداني الدولية للمعارض والمؤتمرات تحت عنوان «نلتقي لنرتقي» وذلك في جناح المعرض على أرض مدينة المعارض والذي يقام بالتزامن مع معرض دمشق الدولي من ٦ إلى ١٥ أيلول ٢٠١٨، وجاءت مشاركة البنك من خلال جناحه الخاص حيث قام ممثلو البنك من خلاله بشرح باقة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، وتسليط الضوء على الخدمات التي تُعنى بقطاع الشركات.

وفي تصريح للرئيس التنفيذي المكلف للبنك بشار الست حول هذه المشاركة أكد على أنها تأتي في إطار حرص البنك على تقديم خدماته المصرفية للشركات ورجال الأعمال وانطلاقاً من اهتمام البنك الدائم بتقديم مجموعة متنوعة ومتميزة من الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائه مما يعزز من مكانته في السوق السورية.

وأكد الست على أن البنك يسعى دائماً لدعم قطاع الأعمال والاستثمار الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وأضاف: «إن بنك سورية الدولي الإسلامي ومنذ تأسيسه انطلق في أعماله على مبدأ المساهمة الفعالة في تمويل مختلف المشروعات التنموية التي تعطي دفعاً قوياً للاقتصاد الوطني وتخفف من نسبة البطالة وتوفر فرص عمل جيدة ونعمل بشكل دائم على تلبية المتطلبات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والإنشائية والإنتاجية الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم».

ميدا: الدعم لجميع المشاركين في المعرض وليس حكراً على أشخاص أو جهات محددة

| صالح حميدي

نفى مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدا ما يروج له ضمن أروقة وأجنحة معرض دمشق الدولي من أن الدعم الصادرات سيكون لمن ينضوي فقط تحت مسميات محددة أو ينتمي لغرف أو اتحادات أو جهات محددة، موضحاً أن الدعم موجه للتصدير وليس لجهة بحد ذاتها ولكل المشاركين في معرض دمشق الدولي في دورته الستين وللمنضوين تحت اتحاد المصدرين وغير المنضوين فيه.

وبيّن ميدا أن الدعم يستوجب شروطاً محددة أبرزها وثيقة مشاركة في المعرض يضاف إليها بعض الوثائق الأخرى، أبرزها وثيقة انتساب إلى إحدى الغرف والاتحادات وسجل تجاري أو صناعي وغيرها من الوثائق الأساسية، حيث إن من تتوافر فيه الشروط يستحق الدعم بغضّ النظر عن تبعيته واختصاصه ومجالات عمله.

هذا وافتتحت الهيئة مركزاً دائماً للمنتجات السورية المعدة للتصدير تنفيذاً لتوجهات وقرار الحكومة بهذا الخصوص وتحت إشراف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بالهيئة على اعتبار أنها تتمتع بجناح كبير على أرض مدينة المعارض، حيث قدم دعماً لوجستياً كبيراً عبر التواصل مع جميع الفعاليات الاقتصادية حتى توصلت إلى مرحلة إعداد جناح على مساحة ١٢٠٠ متر مربع تم تقسيمه إلى قطاعات المنتجات المختلفة النسيجية والغذائية والكيماوية والبتروكيماوية ومنتجات أخرى كالأدوية والسيراميك والحجر الصناعية والسجاد.

ولفت ميدا إلى أن المركز يتصف بمساحات عرض كبيرة مشغولة بمختلف الصناعات والمنتجات المحلية التي تتصف بالتنوع والتوسع يضاف إليها مشاركة اتحاد الحرفيين وتتمتع المنتجات بالجودة العالية والحاملة لماركات تصديرية معروفة ومنها ما يحمل سمعة مشهورة ومقدرة على التنافسية العالية ولها باع طويل في الصادرات سابقاً.